

“Tab’yeen Al-Qawa’id Fi Ta’ameem Al-Fawa’id” By Ahmed Bin Aladdin (Died After 839 AH) - a Study in Authorship Methodology

Omar Faisal Mahmoud*, Bayan Mohammed Fattah
Department of Arabic Language, College of Arts, Anbar University, Ramadi, Iraq
* omer88faisal@gmail.com

KEYWORDS: Haruniyah Explanation, Al-Herawi, Ahmed Bin Aladdin, Tabyeen Al-Qawa’id.



<https://doi.org/10.51345/v34i4.827.g402>

ABSTRACT:

This study dealt with the definition of the biography of Haruniyah in Conjugation, Najmuddin Omar bin Ahmad Al-Herawi, as well as the biography of Ahmad bin Aladdin, as well as the definition of Haruniyah in Conjugation, and the definition of her so-called explanation. (Tab’yeen Al-Qawa’id Fi Ta’ameem Al-Fawa’id), as I spoke about the classifier’s approach to writing his book, I elaborated on the methodology of Sharah Ahmed bin Aladdin in explaining this meter The study aims to familiarize itself with the Haronian book and its curriculum, which specializes in drainage science. It was not a famous book in Arabic libraries, it was ordered to be publicized and its curriculum is one of the important things that scholars seek to know, as was the definition of its explanation. (Indicate the rules) and indicate his approach from the objectives of this study as well, and our study has stood on a number of results related to both books and their owners, and all success is from Allah.

تبيين القواعد في تعميم الفوائد، لأحمد بن علاء الدين (ت بعد 839هـ)، دراسة في منهجية التأليف

م.م. عمر فيصل محمود*، أ.د. بيان محمد فتاح

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الانبار، الرمادي، العراق

*omer88faisal@gmail.com

الكلمات المفتاحية | شرح الهارونية، الهروي، أحمد بن علاء الدين، تبيين القواعد.

<https://doi.org/10.51345/v34i4.827.g402>

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة تعريفاً بسيرة مصنف الهارونية في التصريف وهو نجم الدين عمر بن أحمد الهروي، فضلاً عن التعريف بسيرة شارح هذا المتن وهو أحمد بن علاء الدين، كما تناولت التعريف بكتاب الهارونية في التصريف، والتعريف بشرحها المسمى بـ (تبيين القواعد في تعميم الفوائد)، كما تناولت الحديث عن منهج المصنف الذي سار عليه في تأليف كتابه، وفصلت الحديث عن منهجية الشارح أحمد بن علاء الدين في شرح هذا المتن، وتهدف الدراسة إلى التعريف بكتاب الهارونية ومنهجه، فهو كتاب متخصص بعلم التصريف، ولم يكن كتاباً مشهوراً في المكتبات العربية، وأمر التعريف به ومنهجه من الأمور المهمة التي يسعى الدارسون إلى معرفتها، وكذلك كان التعريف بشرحه (تبيين القواعد) وتبيين منهجه من أهداف هذه الدراسة أيضاً، وقد وقفت دراستنا على جملة نتائج تتعلق بالكتابين وبصاحبيهما، ومن الله تعالى التوفيق.

المقدمة:

الحمد لله الذي صرف قلوب العباد لطاعته، وبشر من سار على نهج الصالحين بعظيم جنته، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من أوصانا الله بمحبته، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واقتدى بسنته، أما بعد:

فإن علم التصريف علم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف الأصول في الكلام من الزوائد، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، هكذا وصفه ابن جني⁽¹⁾.

إن المكتبات العربية لتزخر بالكنوز العظيمة والتراث الغزير في علوم العربية جميعها، وهذا من فضل الله تعالى ثم بفضل علمائنا الأجلاء الذين نذروا أنفسهم لخدمة الدين الإسلامي وخدمة لغته، فتركوا لنا تراثاً نفخر به بين الأمم، لذا حري بنا أن نخدم هذا التراث العظيم ونزيل عنه غبار الزمن الطويل، ومن جميل الوفاء لعلمائنا أن نخرج علومهم لتري النور بأحسن إخراج وأليق صورة وكما أراد ذلك مؤلفوها، وقد وفقنا الله تعالى لتحقيق كتاب مخطوط يشرح كتاب الهارونية في التصريف لأحمد بن علاء الدين الذي

يحمل عنوان (تبيين القواعد في تعميم الفوائد) ووقفنا على جملة أمور في دراسته ومن بينها بيان منهج المصنّف ومنهج الشارح في هذا الكتاب، فاخترنا للبحث عنواناً يتعلّق بالكتابين من حيث منهجية التأليف. وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون على مبحثين:

أمّا المبحث الأول فكان مخصّصاً للتعريف بسيرة المصنّف نجم الدين عمر بن أحمد الهروي، وبسيرة الشارح أحمد بن علاء الدين، ويقع في مطلبين، فالمطلب الأول يتضمن التعريف بسيرة المصنّف نجم الدين عمر بن أحمد الهروي، وتضمّن المطلب الثاني التعريف بسيرة الشارح أحمد بن علاء الدين.

أمّا المبحث الثاني فقد خُصّص للتعريف بكتاب المارونية وبشرحه، ومنهج المصنّف والشارح، وقد قُسم على مطلبين، فالمطلب الأول كان للتعريف بكتاب المارونية وبشرحه، والمطلب الثاني كان مخصّصاً للحدّث عن منهجي المصنّف والشارح.

وبعد فهذا جهد المقلِّ وبضاعته المزجاة، فما كان فيه من حسنة فذلك من فضل الله تعالى وكرمه، وما كان فيه من هنات وضعف فهو منّا، والكمال لله تعالى وحده، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: التعريف بسيرة المصنّف نجم الدين عمر بن أحمد الهروي، وبسيرة الشارح أحمد بن علاء الدين

المطلب الأول: التعريف بسيرة المصنّف نجم الدين عمر بن أحمد الهروي

اسمه ونسبته:

هو نجم الدين عمر بن أحمد الهروي، ويبدو أنّ الشيخ كان من أسرة علمية معروفة في زمانه، إذ عرفه الشارح أحمد بن علاء الدين بأنّه «ابن العالم العامل، والفاضل الكامل، شمس الدين أحمد الهروي»⁽²⁾، وهذا يعني أنّ أباه كان في وقته من العلماء المشهورين وكان يعدّ من الأفاضل، إلّا أنّنا لم نقف له على ترجمة تعريفية به بحسب اطلاعنا وبجثنا، حتى إنّ بعض شراح المارونية وأصحاب الفهارس لم يذكروا اسم أبيه، واكتفوا بذكر أوصافه، فهذا النكساري يقول في مقدّمته لشرح المارونية: «وبعد: فلما رأيت المختصر الذي صنّفه الإمام المحقّق والحر المدقّق أفضل المتأخّرين، نجم الملة والدين، نظام الإسلام والمسلمين، عمر بن الإمام الفاضل الكامل الهروي...»⁽³⁾، وذكر صاحب كشف الظنون في كتابه: أنّ متن المارونية لنجم الدين: عمر بن الهروي⁽⁴⁾.

ويبدو أنّ النكساري هو أوّل شارح يذكر اسم المصنّف في شرحه، إذا صحّ أنّ النكساري من علماء القرن الثامن الهجري، ويبدو أنّه اطّلع على نسخة خطّية من متن المارونية كتبت على صفحة العنوان اسم مصنّفها

بالصورة التي ذكرها، وقد ذكر محقق المارونية الدكتور محسن العميري أن إحدى نسخ المارونية وهي نسخة دار الكتب الوطنية بتونس ورد عنوانها (المارونية في التصريف، تصنيف الإمام عمر [كلمة غير واضحة] الهروي رحمه الله تعالى)، ولعلّ النكساري قد وقف على هذه النسخة فكتب اسم المصنّف من دون اسم أبيه، وتبعه حاجي خليفة في تحديد اسم المصنّف من دون زيادة، أمّا صاحبنا الشيخ أحمد بن علاء الدين فيبدو أنه اطلع على ما يثبت اسم والد المصنّف، فصرّح باسمه، وهو (شمس الدين أحمد الهروي)، ولم نقف على من ذكر اسم المصنّف سوى هذين الشارحين، ويمكن القول إنّ من أسباب عدم شهرة المارونية وأنها لم تحظ بما حظي به غيرها من المتون؛ أنّ مصنّف المارونية مغمور، لا يعرفه أصحاب التراجم ولا شرّاح كتابه، وأنه لم يُعرف له كتابٌ آخر غير هذا الكتاب، فضلاً عن أسباب أخرى لا تعيننا في هذا المبحث.

وفيما يتعلّق بلقب (نجم الدين) فيبدو أنّ في مقدّمة النكساري التي مرّ ذكرها إشعاراً بأنّه مأخوذ منها، إذ يقول النكساري: «وبعد: فلما رأيتُ المختصر الذي صنّفه الإمام المحقّق والخبير المدقّق أفضلُ المتأخّرين، نجمُ الملة والدين، نظامُ الإسلام والمسلمين، عمرُ بنُ الإمامِ الفاضلِ الكاملِ الهروي...»، فقوله: (نجم الملة والدين) أشعرت صاحب كشف الظنون بأنّ هذا اللقب ملازم للشيخ عمر الهروي فأثبتته بلفظ (نجم الدين)؛ بدليل أنّ الشيخ أحمد بن علاء الدين لم يذكر هذا اللقب، إذ قال: «هَاءُ الدُّنْيَا وَالدِّينِ، نِظَامُ الإِسْلَامِ وَالمُسْلِمِينَ، عُمَرُ ابْنِ العَالِمِ العَامِلِ، وَالفاضلِ الكاملِ، شَمْسِ الدِّينِ أَحْمَدَ الهروي»⁽⁵⁾، ثمّ إنّ هذا اللقب لم يرد في صفحة عنوان متن المارونية.

أمّا نسبه (الهروي) فهي نسبة إلى بلدة (هراة)، وهي إحدى بلاد خراسان⁽⁶⁾، قال عنها ياقوت الحموي: «مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان لم أر بخراسان عند كوني بها في سنة 607 مدينة أجلّ ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلاً منها، فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة محشوة بالعلماء ومملوءة بأهل الفضل والثراء»⁽⁷⁾، ولم تسلم هذه البلدة المباركة من طوارق الدهر وغدر الزمان فنكبت بدخول التتر إليها وتخريبها، يقول الحموي: «وقد أصابها عين الزمان، ونكبتها طوارق الحدّثان، وجاءها الكفّار من التتر فخرّبوها حتى أدخلوها في خبر كان، فإنّا لله وإنا إليه راجعون، وذلك في سنة 618»⁽⁸⁾، ويبدو أنّ هذا التخريب طال مؤلفات علمائها وأعمالهم.

ومن هذه الحيثية توجّب أن نتحدّث عن العصر الذي عاش فيه المصنّف، وقد كفانا مؤونة محقّق متن المارونية الفاضل الدكتور محسن العميري في تلخيص البيانات التاريخية التي مرّت بالأسرة الجوينية التي مدحها المصنّف في مقدّمته، واعتمد في تلخيصه على كتاب (الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين: أسرة هولوكو خان) للدكتور فؤاد عبد المعطي الصبياد، فذكر المحقّق الفاضل أنّ تاريخ تأليف المارونية كان في

القرن السابع الهجري على الأرجح؛ لأنّ الهارونية كما ذكر المصنّف في مقدمته أنّها أُلْفَتْ لاثنتين من الأسرة الجوينية⁽⁹⁾، وهما (محمد) الذي وُصِفَ بالمولى المعظم بماء الدولة والدين، و(هارون) الذي وُصِفَ بالمولى المقدم وليّ الدولة والدين، وأبوهما شمس الدين محمد الجويني الملقب بالصاحب السعيد⁽¹⁰⁾. وهذه الأسرة عُرِفَتْ سيرتها في القرن السابع الهجري، وهذا يدلُّ على أنّ الهروي كان يعيش في تلك الحقبة الزمنية، فضلاً عن اتصال الهروي بتلك الأسرة الجوينية التي أهدى كتابه لأبنيه (محمد، وهارون)، وثمة دليلٌ على العصر الذي عاشوا فيه: وهو أنّ (هارون) الذي أُهديت إليه المقدمة وسميت باسمه كانت وفاته على أرجح الأقوال سنة (685هـ)⁽¹¹⁾، فضلاً عن أنّ رابعة بنت ولي العهد أبي العباس أحمد بن المعتصم بالله وتعرف بالسيدة النبوية صاحبة الصاحب الملك هارون ابن الصاحب شمس الدين محمد بن محمد الجويني وأم أولاده المأمون عبد الله والأمين أحمد وزبيدة، توفيت ببغداد سنة ست وثمانين وستمائة في جمادى الآخرة ودفنت عند أمها، وفي هذه الأيام قُتل زوجها هارون فلم يعلم أحد منهما بموت الآخر⁽¹²⁾.

أما بالنسبة للحياة الاجتماعية التي عاشها المصنّف فقد جاء في كتاب الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين أنّ هذه الأسرة عاشت في عهد الغزو المغولي، فبعد أن مات (هولاكو خان) سنة (663هـ) تولّى ابنه الأكبر (أباقا خان)، فجعل أخاه (يشموت) والياً على دربند، وأوكل بشؤون فارس وبغداد إلى الأمير (سونحاق نويان)، فأتاب عن هذا الأمير المؤرّخ (عطا ملك الجويني) في بغداد، وهذا المؤرّخ قد تولّى منصباً قبل (هولاكو) سنة (657هـ)، وعُهِدَ بمنصب الوزارة إلى الخواجة (شمس الدين محمد الجويني) وهو أخٌ للملك (عطا)، وفي المدة الأخيرة من عهد (هولاكو) تسنّم منصباً في الحكم، حتى أصبح يُسمّى (صاحب الديوان)، حتى حظي هذان الأخوان وأسرتهما بامتزجة رفيعة في أثناء حكم المغول، وكانت عيشتهم تتسم بالرخاء والراحة والهناء، لكنّها لم تدم عليهم بسبب الأعداء ومن كان يتربّص بهم، فقد اتهموا بأنهم على صلة بسلاطين مصر والشام المعروفين بـ (المماليك)، الذين كانوا أعداءً للمغول، وهذا أدى إلى تدهور العلاقة بين هاتين الأسرتين وبين حكام المغول.

ولما مات (أباقا خان) سنة (680هـ) تولّى الحكم من بعده (تكودار أحمد) وهو الابن السابع لـ (هولاكو) سنة (681هـ)، ومن حسن حظ الجوينيين أنّ هذا السلطان اعتنق الإسلام، فكتب أنّ تعود المكانة والرفعة للجوينيين مرةً أخرى، لكن الأمر بعد موت (عطا ملك الجويني) ساءت حاله، فقرّر السلطان (أحمد) أن يحلّ مكانه لخلافة بغداد ابن أخيه الخواجة (هارون بن شمس الدين الجويني)، بعد ذلك قُتل السلطان (أحمد) سنة (683هـ)، فتولّى بعده الحكم (أرغون) الابن الأكبر لـ (أباقا خان)، ولم يكن محباً لأسرة الجويني، ممّا أدى إلى سوء الأحوال بينهما، ففرّ (شمس الدين الجويني) إلى أصفهان خوفاً منه،

بعد ذلك وصل إليه خبرٌ بإصدار العفو عن أتباع السلطان (أحمد)؛ بسبب إخلاصهم في أثناء حكمهم، فعاد (شمس الدين) إلى البلاد وجاء عند صديقه (بوقا) سنة (683هـ) فأحسن في استقباله وإكرامه، لكن حدث خلافٌ بينهما في مدة يسيرة؛ بسبب وشاية كاذبة، أدت إلى مقتل (شمس الدين الجويني) في عصر يوم الاثنين من شهر شعبان سنة (683هـ)، وبعد ذلك قُتِلَ أبناؤه الأربعة (يحيى، وفرج الله، ومسعود، وأتابك)، ولم ينجُ منهم إلَّا (زكريا) الذي كان في (أبخاز)، بعدها مات ولده الخواجة (بهاء الدين محمد) الذي تولَّى الحكم في أصفهان فقد مات مبكراً قبل بلوغه الثلاثين من عمره، والخواجة (هارون) الذي كان ينوب عن الأمير (أولكاي) في حكم بغداد، وبعد أن توفِّي عمه الخواجة (عطا ملك) سنة (681هـ)، أوعز السلطان (أحمد) إلى تعيينه خلفاً لعمه للحكم في بغداد، أمَّا (شرف الدين هارون) فقد عدَّ من أحد فضلاء عصره في ذلك الوقت، وكان مجلسه حافلاً بالعلماء والحكماء، لكن الحكم لم يدم له فُقِتِلَ هو أيضاً في شهر جمادى الآخرة سنة (685هـ).

هذا وقد ذُكِرَ أنَّ هذه الأسرة شبيهة بأسرة البرامكة بوصفهم أهل علم وأدب وحكمة وفضل وكرم وعندهم حبٌّ وتقديرٌ للعلم والعلماء، ثمَّ ساءت أحوالهم بعد ذلك. ومن صور اهتمام هذه الأسر بالعلم أنهم وصل الأمر بهم إلى إعطاء مكافآت مالية لكلِّ من يؤلِّف كتاباً باسمهم تصل إلى ألف دينار نقداً، هذه خلاصة الأسرة الجوينية التي أشار إليها الدكتور فؤاد الصياد⁽¹³⁾. ولعلَّ هذا من الأسباب التي دعت المصنِّف لأنَّ يصنِّف كتابه (المهارونية)، ولعلَّ محاربة هذه الأسرة وقتل أمرائها كان هو الآخر سبباً لعدم ذبوع هذا الكتاب الذي سُمِّي باسم الأمير المقتول.

المطلب الثاني: التعريف بسيرة الشارح أحمد بن علاء الدين

ليس فيما بين يدي من المصادر ما يشير إلى ترجمة له، فضلاً عن ذكر اسمه وكنيته ولقبه وتلاميذه وشيوخه وآثاره، سوى ما أرشدنا إليه في مقدمة شرحه للهارونية عن اسمه بقوله: «فيقولُ الفقيرُ الضعيفُ، والحقيرُ النحيفُ، أحوجُ المذنبين، إلى رحمة ربِّه المعين، الشيخُ أحمدُ بنُ علاء الدين - هداة الله صراطَ التوفيق، وأفاضَ عليه سجالَ التحقيق-: إنَّ كمالَ نوعِ الإنسان، الممتازَ عن غيره بالنطقِ والبيان...»⁽¹⁴⁾. فضلاً عن كونه من علماء مطلع القرن التاسع الهجري، فقد جاء في آخر الكتاب أنَّه قد وَقَعَ الفراغ من تأليف هذا الكتاب وقتَ الظهر، يوم الأربعاء، في الرابع من شهر ذي الحجة، من شهور سنة تسع وثلاثين وثمانمائة هجرية، فتكون وفاته بعد هذا التاريخ قطعاً، وهناك جماعة يُشارِكونه في الاسم ولقب الأب، لكن لم أهدد إلى تمييزه منهم.

أما ما يتعلق بشخصيته العلمية فلم أقف على من ترجم لهذه الشخصية، لكنّه من خلال شرحه للهارونية تبين أنّه عالم فاضل له مكانة علمية في عصره آنذاك، وأنّه نشأ في بيئة علمية كان لها دور في نبوغه في هذا العلم.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الهارونية وشرحها، ومنهج المصنّف والشارح

المطلب الأول: التعريف بكتاب الهارونية وشرحها

أولاً: التعريف بكتاب الهارونية:

إذا كان مصنف الهارونية غير معروف في كتب التراجم، ولم نجد من سيرته إلّا ما ذكّر من اسمه كما نصّ عليه الشارح في مقدمته، فإنّ الهارونية كانت أعرف من مصنفها، فقد كانت محطّ اهتمام لبعض الشارحين الذين تناولوها بالشرح والتعليق في القرن الثامن الهجري، إذ وقفت على أربعة شروح لها، وجدت لها شرحين غير مكتملين لعالمين مجهولين، فضلاً عن شرح آخر مكتمل وهو منسوب إلى النكساري، وقد حقّق هذا الشرح الطالب (محمود سيف الدين محمد عبد الفتاح) في رسالته للماجستير في كلية اللغة العربية/ جامعة أمّ القرى، في المملكة العربية السعودية، تحت إشراف الدكتور: محسن بن سالم العمري، سنة (2013م). والشرح الرابع الذي حققته في هذه الأطروحة.

والذي يظهر أنّ هذا المتن لم يحظ بالشهرة التي يستحقها؛ لأنّه على صغر حجمه مشتمل على فوائد جليّة ولطائف جميلة، وقد وصفه أحمد بن علاء الدين بقوله: «مختصر الإمام الحبر المحقق، والهمام النحرير المدقق، قدوة أفاضل الأنام، وأسوة أهالي الأيام، بهاء الدنيا والدين، نظام الإسلام والمسلمين، عمر ابن العالم العامل، والفاضل الكامل، شمس الدين أحمد الهروي، أفاض الله عليهما فتان رحمته، وأسكنهما فراديس جنّته، وهو وإن كان قليل النظم كثير المعنى صفتُهُ، وصغير الحجم كبير المعنى سمته، مشتمل على قواعد جميلة، ومرشد إلى فوائد جزيلة، محتو على مباحث شريفة خلاصة أفكار العلماء المتبحرين، ومنطوق على دقائق لطيفة زبدة آراء المتقدمين والمتأخرين، جامع لبدايع أسرار العلوم الأدبية، شامل لغرائب أنظار علماء العربية»⁽¹⁵⁾.

أما فيما يخصّ تسميتها بالهارونية، فقد أشرت سابقاً إلى أنّ المصنّف كتبها وأهداها لاثنين من الأسرة الجوينية كان أمرهما مهماً بالنسبة إليه، وهما (محمد) الذي وُصف بالمولى المعظم بهاء الدولة والدين، و(هارون) الذي وُصف بالمولى المقدم وليّ الدولة والدين، وأبوهما شمس الدين محمد الجويني الملقب بالصاحب السعيد.

ثانياً: التعريف بشرح الهارونية:

يعدُّ كتاب تبين القواعد في تعميم الفوائد من أهمِّ شروح الهارونية إن لم يكن أهمُّها بوصفه مشتقاً على الفوائد التي وردت في شروح المتقدمين، وعلى زيادات من شروح الشافية لابن الحاجب، وعلى علل مستفادة من مؤلفات أخرى، وعلى مواقف وآراء وموافقات وردود ميزت هذا الشرح وجعلت فوائده عميمة.

ابتدأ الشيخُ أحمدُ بنُ علاء الدين شرحه للهارونية بقوله: «الحمدُ لله الذي دلَّت على متقنات أفعاله أبنيةُ القبةِ الزرقاءِ، وتصريفُ الرياحِ والسحابِ المسخَّرِ بينَ السَّماءِ والأرضِ وصدقتُ بكلماتِ أقواله قلوبُ الصديقين والعلماء»⁽¹⁶⁾.

ثمَّ انتقل إلى الحديث عن عمله في هذا الكتاب قائلاً: «والشارحون وإن بدّلوا جهدهم في حلِّ صخور ألفاظه وبيان معناه، لم يدرُّوا رموزَ الحَاطِظِ ولِبابِ فحواه، بل لم يحمُّ أحدٌ حول حماه، فكتبتُ له شرحاً يفصلُّ ما أحمله، ويحصلُّ ما أهمله، ويكشفُّ ما استعجن فيه من المشكلات، ويبينُّ ما استكنَّ فيه من المعضلات... ويسهّلُ منهاجَ الوصولِ إلى الكنوزِ المدفونةِ في أصوله، وجمعتُ فيه من القواعد ما يفتحُ أبوابَ المسائل... وأودعتهُ جواهرَ نفيسةٍ وشحَّتْ بها أسفارُ فضلاءِ المتقدمين، ومباحثَ شريفةٍ سمحتُ بها أنظارُ أذكى المتأخرين، وأضفتُ إليها بدائعَ حكمٍ ظفرتُ بها بعونِ التوفيق، وغرائبَ نكتٍ اقتبستها من نورِ التحقيق، بل حققتُ فيه مقاصدَ الفنِّ، ونقحتُ مواقعَ الشبهِ والظنِّ، وأثبتُّ مسائله ومبادئه بالحججِ والقواعد، وأوضحتُ قوانينه وأصوله بالأمثلة والشواهد، ولخصتُ ما وقع في شروح مختصرِ ابنِ الحاجبِ من الإطنابِ والتطويل، ونهتُ على مواضع زلتُ فيها أقدامُ سالكي محجته من غيرِ حجةٍ ودليل، وأومأتُ إلى ضعفِ أقوالِ الذين يصحّفون في مبادئِ هذا العلمِ ومقاطعهِ، وأغمضتُ عن توجيهِ أفعالِ الذين يحرفون الكلمَ عن مواضعه، وسدّدتهُ بهذا الشرحِ تسديداً، ومهدتُ له تمهيداً... وجاء بتوفيقِ الله وإلهامه، وتيسيرِ الله وإنعامه، كتاباً جامعاً لجميعِ المآربِ، وسحاباً دامعاً ربيعِ المناقبِ، وبحراً مشحوناً بغررِ الفوائدِ، وكثراً مدفوناً بدررِ الفوائدِ، وينبعُ من عذابةِ لفظهِ ومعناه ماءُ الكوثر... وسميته: (تبين القواعدِ في تعميمِ الفوائد)»⁽¹⁷⁾.

المطلب الثاني: منهج المصنّف والشارح

أولاً: منهج المصنّف:

أمّا فيما يخصُّ الأسلوب الذي سار عليه المصنّف، فقد ذكر في مقدمته أن كتاب الهارونية يُعدُّ من المصنّفات المختصرة، وأنه في علم التصريف، وقد حصر مقاصد هذا العلم في ستة فصول ملتزماً للاختصار، وناكباً

عن فضول القول والتطويل، فهذا هو يقول في مقدمته: «فهذا مختصرٌ في التصريف عملته لمن أهمني أمره... وقد حصرت مقصود هذا الفن ناكباً عن الفضول، في ستة فصول» (18).
ويجدرُ بالذكرُ أنه في هذه المقدمة وسَم فصول الكتاب الستة بعنواناتها، إذ قال: «الفصل الأول: في الاصطلاحات، الفصل الثاني: في أبنية الأفعال والمصادر، الفصل الثالث: في بيان الأمثلة، الفصل الرابع: في الحذف والزيادة، الفصل الخامس: في حلّ العقد، الفصل السادس: في معاني الأمثلة» (19).
ومن هذه المقدمة يتبين أن المقاصد التي تناولها المصنّف قد وقفت على أهم الموضوعات الصرفية في نظر المصنّف، وفي الوقت نفسه أهملت الحديث عن موضوعات أخرى هي من صلب مسائل التصريف كأبنية الاسم وغيرها.
ومما يجدرُ بالملاحظة أن المصنّف لم يذكر بعضاً من الموضوعات الصرفية في الهارونية، كالنسب، والتصغير، والوقف، والإمالة.

ثانياً: منهج الشارح:

تختلف طرائق المؤلفين في مناهجهم، فلكل مؤلف منهج في تأليفه، والمنهج مهم لكونه يمثل الأسس والقواعد التي سار عليها، أما منهج شارح الهارونية فيمكن تلخيصه فيما يأتي:
1. أطل في مقدمة شرحه للهارونية، إذا بلغت مقدمته تسع لوحات، بدأها بقوله: «الحمد لله الذي دلّت على متقنات أفعاله أبنية القبة الزرقاء... وهو هنا بمعنى اسم الفاعل، أعني: الفاصل والفارق» (20)، ولعل ذلك يرجع إلى الترف العلمي عند الشارح.
2. ذكر في مقدمته سبب تأليفه لهذا الشرح، فضلاً عن تبيينه لوصف دقيق لمحتوى كتابه، بقوله: «فكتبت له شرحاً يفصل ما أجمله، ويحصل ما أهمله، ويكشف ما استجنّ فيه من المشكلات، ويبين ما استكنّ فيه من المعضلات... وأوضحت قوانينه وأصوله بالأمثلة والشواهد، ولخصت ما وقع في شروح مختصر ابن الحاجب من الإطناب والتطويل، ونبّهت على مواضع زلت فيها أقدام سالكي محجته من غير حجة ودليل، وأومات إلى ضعف أقوال الذين يصحّفون في مبادئ هذا العلم ومقاطعته، وأغضت عن توجيه أفعال الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، وسدّدته بهذا الشرح تسديداً، ومهدت له تمهيداً» (21).
3. تضمنت مقدمة الشارح آياتاً من الشعر، فضلاً عن اقتباسه للآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وتضمينها في مقدمته البليغة (22).
4. اعتمد في تقسيم فصول الكتاب على الطريقة نفسها التي ذكرها المصنّف، فذكر أنه قسم شرحه على ستة فصول: «الفصل الأول: في الاصطلاحات، الفصل الثاني: في أبنية الأفعال والمصادر، الفصل الثالث:

في بيان الأمثلة، الفصل الرابع: في الحذف والزيادة، الفصل الخامس: في حلّ العقد، الفصل السادس: في معاني الأمثلة»⁽²³⁾.

5. من منهجه: أنه يذكر التعريف ثم يبدأ بشرحه والتعليق عليه، كما في تعريفه للتصريف، «التصريف: وهو مصدرٌ (صَرَفَ) المتعدي (فَعَلَ) ... إلى آخر التعريف»⁽²⁴⁾.

6. عند إيراده للشاهد الشعري فإنه في الغالب لا يذكر اسم الشاعر، من ذلك ما أورده في حديثه عن حركة تاء المخاطب المذكور قائلاً: «وَفُتِحَتْ فِي الْمَخَاطَبِ إِذْ لَا يُمْكِنُ الضَّمُّ؛ لَخَوْفِ الْإِتِّبَاسِ بِالْمَتَكَلِّمِ، وَالْفَتْحِ أَخْفَى الْحَرَكَاتِ، وَالْمَذَكَّرُ يَسْتَدْعِي الْخَفَةَ؛ لِكَوْنِهِ كَثِيرَ الْإِسْتِعْمَالِ، وَمَقْدَمًا عَلَى الْمُؤْنْتِ فَأَخَذَهُ، وَلِأَنَّهُ مَخَاطَبٌ وَالْمَخَاطَبُ اسْمٌ مَفْعُولٌ وَعِلَامَةُ الْمَفْعُولِ النَّصْبُ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أحوك أخو مكاشرةٍ وضحكٍ
وحياك الإله وكيف أتنا»⁽²⁵⁾.

وفي أحيان قليلة يذكره، فمن ذلك ما جاء في مقدمة شرحه متحدثاً عن الاستعارة، كما في قوله: «لأنَّ الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له، ويجعل الكلام خلواً عنه صالحاً لأن يراد به المستعار منه لولا القرينة ودلالة الحال، وفحوى الكلام، كقول زهير:

لدى أسدٍ شاكي السلاحٍ مُقَدِّفٍ
له لبدٍ أظفاره لم تقلم»⁽²⁶⁾.

كذلك من صور منهجه في الشاهد الشعري: اهتمامه بإعراب بعض المفردات الواردة في البيت، فمن ذلك ما ورد في إعرابه لبعض الكلمات الواردة في البيت الشعري الذي يقول:

عَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتُ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
حَتَّى عِظَامِي مَوَارَاةً تَأْغِرُ وَكَحَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ
قال الشارح: «إِنَّ قَوْلَهُ: (أَنْ تَقَارَبْتُ) فاعلٌ (عَرَّ)، وقوله: (ذَا الدَّوَائِرِ) صفةُ الدَّهْرِ، و(مَوَارَاةً) فاعلٌ (حَتَّى)، والمعنى: ضَعُفَتْ عِظَامِي بَدْنِ آبَائِي وَأَقْرَبَائِي.

وسميَّ القريبُ تأغراً؛ لأنه يهرم بموتهم وتسقط أسنانه بالهرم، والجملة، أعني -حتى مع ساقته- مفعولٌ ثانٍ لـ (رَأَيْتِ) إِنَّ كَانَتْ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْإِعْتِقَادِ أَوْ الْإِبْصَارِ فَحَالٌ، وَ(قَدَّ) مُقَدَّرَةٌ»⁽²⁷⁾.

كذلك نجد الشارح أحياناً يذكر جزءاً من البيت، كما في حديثه عن التعريف بالمضاعف، قائلاً: «ولا يُقال له: الصحيح؛ لأنَّ أحدَ حرفي التضعيف قد يصيرُ حرفَ علَّةٍ، كما في قوله: (تَقْضِيَّ الْبَازِي). أصله: تَقْضُضُ، قَلْبَتِ الضَّادُ الثَّانِيَةُ يَاءَ فَصَارَ (تَقْضِيَّ)»⁽²⁸⁾.

7. أحياناً يَبْنُو عَلَى معاني الألفاظ الغريبة في الشواهد التي يوردها في شرحه، من ذلك قولهم: «تَمَلَّيْتُ عمري»، أي: استمتعتُ به، فمعنى قوله (مَنْ يَتَمَلَّى)، أي: مَنْ يَعِيشُ كَثِيراً يَرَى وَيَسْمَعُ مَا لَمْ يَكُنْ رَأَاهُ وَسَمِعَهُ»⁽²⁹⁾.

8. من الأمور التي انتهجها الشارح في شرحه: أنه يذكر نص المصنف مجزئاً ثم يشرح بشرحه، وهذا ظاهر في النص المحقق كله.

9. إذا كان الشاهد فيه أكثر من لغة، فإنه يُشِيرُ إلى ذلك، وأحياناً يذكر الشاذ منها، وأحياناً يذكر الأوضح منها، ومن ذلك قوله: «وفيه لغةٌ أُخْرَى وهي: (أَهْرَقَ المَاءَ يَهْرُقُهُ إِهْرَاقًا)، على (أَفْعَلَ يَفْعُلُ)... وفيه لغةٌ ثالثة وهي: (أَهْرَاقُ، يَهْرِيقُ، إِهْرِيقًا، فهو مُهْرِيقٌ، والشيءُ مُهْرَاقٌ، ومَهْرَاقٌ أيضاً بالتحريك، وهذا شاذٌ»⁽³⁰⁾.

10. من منهجه: أنه يُعَرِّفُ بالموضوع لغة واصطلاحاً، ومن ذلك ما جاء في تعريف الفعل المضارع، فذكر أن «معنى المضارعة في اللغة: هي المشابهة، وإنما سُمِّيَ بذلك؛ لكونه مشابهاً بأصنافٍ من الأسماء، كـ (اسم الفاعل، واسم الجنس، والاسم المشترك)»⁽³¹⁾.

فضلاً عن تنبيهه على الفروق اللغوية بين الألفاظ المتشابهة، ومن ذلك ما ذكره في معني (الكسب، والاكتساب)، فأشار إلى أن «الكسب: هو تحصيلُ الشيء على أيِّ وجهٍ كان، فالكسب هو: الإصابة، ومعنى الاكتساب: هو المبالغة والاعتمالُ فيه»⁽³²⁾.

ومن تعريفه اصطلاحاً، ما جاء في تعريف (اللفيف المقرون)، «بأنه ما يكون فائؤه وعينه حرفَ علةٍ يوجد في الاسم ولا يوجد في غيره من الفعل»⁽³³⁾.

11. من منهجه: أنه يعنى بالضبط الصرفي للكلمات من خلال التصريح باسم الحركة، أو ذكر الميزان الصرفي للكلمة، أو ذكر مثال للفظ، وهذا ما ييسر على القارئ تيقنه من معرفة حركة الكلمة، ومن ذلك: ما ذكره في مسألة مجيء أوزان شاذة في اسم الفاعل، «فمن تلك الأوزان: (مُسَهَّب) بضم الميم وفتح الهاء، و(مُلْفَج) بضم الميم وفتح الفاء، و(عَقُوق) بفتح العين وتخفيف القاف، و(تَنُوج) بفتح النون»⁽³⁴⁾.

ومن ذكره لميزان الكلمة، ومن ذلك قوله: «و(تَدْعِين) ووزنه: (تَفْعِين) بحذف اللام، يعني أن المفردة المخاطبة أُعْلِتْ بالنقل والحذف، فإنَّ (تَدْعِين) أصله (تَدْعَوِين) نُقِلَتْ كسرة الواو إلى ما قبلها بعد سلب حركته؛ لاستئصالها على الواو، ثم حذفت للزوم الساكنين، فوزنه: (تَفْعِين)»⁽³⁵⁾.

وقد يذكر مثلاً للميزان، كما في معاني (أفعل)، قال الشارح: «ويكون للصبورة، أي: يجيء للصبورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل، كـ(أَجْرَبَ الرجلُ) إذا صارَ ذا جرابٍ، و(أَعَدَّ البعيرُ)، أي: صارَ ذا عُدَّةٍ، والجمع عُددٌ، وُعُدَّةُ البعيرِ: طاعونُهُ»⁽³⁶⁾، وأحصَدَ الزرعُ أيضاً للصبورة، إلا أنه ليس كالأول في

حصول المعنى وتحققه، وإنما معناه: قاربَ وقتُ حصوله، فنزلتْ مُقَابِرَتُهُ منزلةَ حصوله، ألا ترى أنك تقول: (أصْرَمَ النخلُ، وأحصَدَ الزرعُ)»⁽³⁷⁾.

12. من منهجه: أنه يُكثِرُ من الفنقلات، وهذا أمرٌ فيه تيسيرٌ للمفاهيم، إذ إنَّ الشارحَ يفترضُ أسئلةً تُمَّ يُجيبُ عليها، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن السبب في اختيار العلماء للميزان الصرفي على ثلاثة حروف، قال: «فإن قيل: لم لم يجعلوا الميزان ثنائياً أو رباعياً أو خماسياً بل ثلاثياً؟ قلنا: إنه لو كان ثنائياً لكان ناقصاً من القدر الصالح، إذ الأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تكون على ثلاثة أحرف، حرفٌ يُبتدأُ به، وحرفٌ يُوقَفُ عليه، وحرفٌ يكونُ واسطةً بين المبتدأ به والموقوفِ عليه.

أما أنه لم يجعل رباعياً ولا خماسياً؛ فلأنه لو كان كذلك لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر، ولو ثلاثياً لم يمكن وزنه إلا بزيادة اللام مرةً أو مرتين، والزيادة عندهم أسهلُّ من الحذف، ولهذا قالوا: ادعاءُ زيادة الهاء في (أمهات) أحسنُ وأولى من ادعاء حذفها في (أمات)»⁽³⁸⁾.

13. يميل إلى ذكر خلاصة المسألة في نهايتها، مستعملاً في ذلك عبارات، مثل: (تحصيل)، أو (محصل الكلام)، أو (دفعاً للإطالة)، فمن ذلك ما أورده الشارحُ في أثناء حديثه عن صياغة فعل الأمر من المضارع بعدما أطل في الشرح، قال: «محصلُ الكلام أنك إذا أردت أن تأخذ الأمر من المضارع، فالطريق فيه أن تحذف حرف المضارعة وتنتظر إلى ما بعد المحذوف في أنه متحركٌ أو ساكنٌ، فإن كان متحركاً تأتي باقي الكلمة بعد حذفه بصورة المجزوم، نحو: (دَحْرَجْ، وأَكْرِمْ)، وإن كان ساكناً فلا يخلو من أن تكون عين الفعل مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورةً، فإن لم تكن مضمومةً سواء كانت مفتوحةً أو مكسورةً فالأصلُ فيه أن تزيد همزة الوصل مكسورةً، فتقول في الأمر المأخوذ من: (تَضْرِبْ)، (اضْرِبْ)، ومن (تَعْلَمْ)، (اعْلَمْ)، وإن كانت مضمومةً فالواجبُ فيه الضمُّ للإتباع»⁽³⁹⁾.

14. إذا كان الموضوعُ الذي يريدُ الشارحُ الحديثَ عنه موجوداً في الصفحات التالية فإنه يذكرُ عبارة: (كما سيحييء في موضعه)، أو (وهذا يجيء في)، أو (كما سيأتي)، أو (كما سيحييء)، أو (فسيحييء وجهه)، أو (سيحييء بعد)، أو (كما ستعرفه - إن شاء الله تعالى). ومن الأمثلة التي أوردها الشارح في ذلك، ما جاء في كلامة عن أمثلة الناقص من باب أفعل، فقال: «ومثالُ الماضي والمضارع واسمِ الفاعلِ والمفعولِ من ناقص هذا الباب نحو: أعطى، يُعطي، فهو مُعْطٍ، وذاك مُعْطَى، الأصل في (أعطى): (أعْطَو)، قُلِبَتِ الواو ياءً؛ لِتَطْرُقَها، أو وقوعِها رابعةً - كما سيحييء-»⁽⁴⁰⁾.

15. أحياناً يُعنى بربط الموضوعات بعضها مع البعض، وهذه المنهجية نافعةٌ للقارئ، فمن العبارات التي يستعملها الشارحُ في ذلك: (لما فرغ من ذكر ... شرع في ذكر ...)، فمن ذلك ما جاء في معرض

حديثه عن (المثال)، قال: «المثالُ وهو ما اعتلَّ فاؤُهُ ... لما فرغَ من بيانِ الصحيحِ وأحكامه، شرعَ في المعتلِّ وأقسامه، فبدأ بمعتلِّ الفاءِ منها، وقدمه على غيره...»⁽⁴¹⁾.

16. من منهجه: الإحالة على الشرح نفسه، مستعملاً في ذلك عبارة: (لِمَا مرَّ)، أو (لِمَا ذكرنا)، أو (كما ذكرنا)، أو (كما تقدّم)، ومن الشواهد على ذلك ما ورد في شرحه لأقسام المنشعبة، قال: «اعلم أن المنشعبة على قسمين؛ لأنَّ الكلمة التي تنشعبُ منها الأخرى إما حروفها الأصولُ ثلاثةٌ أو أربعةٌ، إذ لا كلمة في فعل تكون حروفها الأصولُ خمسةٌ؛ لِمَا مرَّ من أنَّ الفعلَ لدلالته على الحدث والزمان الموجبة للثقل لم يتركَّب من حروف خمسة أصول، بخلاف الاسم، فإنه يتركَّب منها؛ لعدم دلالته على الزمان، فما يزيد على الثلاثة فمزيدٌ ثلاثيٌّ، وما على الأربعة فمزيدٌ الرباعيُّ»⁽⁴²⁾.

17. أحياناً يشير إلى عدم الإطالة في الشرح، وذلك بعبارة: (هرباً عن الإطناب والتكرار)، أو (حذاراً عن الإطناب)، (هرباً عما لا يناسبه بهذا المختصر من الإطناب)، أو (طلباً للاختصار، وهرباً عن التكرار)، فمن ذلك ذكره للخلاف بين البصريين والكوفيين في الفعل الأمر أعرب هو أم مبني، قال: «ولكل من الفريقين على ما ذهبوا إليه حُججٌ وترجيحاتٌ وشبهٌ ومناقضاتٌ تركناها؛ حذاراً عن الإطناب»⁽⁴³⁾.

18. أحياناً ينسب القول إلى نفسه، فمن ذلك ما ذكره في اجتماع التاءين في الفعل المضارع وأيهما تحذف، قال: «وأنا أقول: إنه غير وارد، أما أولاً: فلأنَّ كونَ التاءِ علامةً للمطأوعةِ إنما هو في الماضي...»⁽⁴⁴⁾.

19. له تعقبات على المصنّف، فمن تلك، ما جاء في حديثه عن أمثلة الرباعيّ المزيد فيه، قال: «واعلم أنَّ المصنّف لم يُراعِ مراتبَ أبوابِ الأنواعِ، ونقضَ ترتيبَ الأقسامِ والأوضاعِ كما أوّمتُ إلى بعضٍ من ذلك بالأصابع، وإلى البعضِ بالباع، ولم يوردْ أمثلة كلِّ بابٍ من أنواعِ المنشعبةِ على النهجِ المقرّرِ في كتبِ العلماءِ الكبار...»⁽⁴⁵⁾.

20. له استدراكٌ أو نقدٌ على المصنّف، من خلال استعماله عبارة: (وفيه بحثٌ)، فمن ذلك أنَّ المصنّف أورد سبعة أوزانٍ لاسم الفاعل تأتي على خلاف القياس، لكنَّ الشارح استدرك عليه قائلاً: «وفيه بحثٌ؛ لأنَّ صيغةَ اسمِ الفاعلِ من الثلاثيِّ المحرّد مطلقاً على وزن (فاعل) البتة، ولذلك سُمِّيَ به، وبالغ فيه بعض المحققين حيث قال: هو من (حسنِ حاسن)؛ لأنَّه قياسي في كل ثلاثيٍّ»⁽⁴⁶⁾.

21. من منهجه كذلك: أنه يشير إلى اختلاف النسخ، وهذا يدلُّ على أنَّ الشارحَ مُطلِّعٌ على نسخٍ أخرى للتوثيق والضبط، فمن ذلك قوله: «إلا من الوجهةِ شاذًّا، وفي بعض النسخ لا من الوجهةِ. ثم ساق الحديث في توجيه النسختين بأنَّ وجه النسخة الأولى: حذف الواو من المصدر إذا تحقّق فيه الشرطان معاً... ووجه الثانية أن يُقال: يُحذف الواو من (الوعدة)؛ لتحقّق الشرطين، لا من (الوجهة)؛ لانتفاء أحدهما،

وهو اعتلالٌ فعله، أو لأنه ليس بمصدر؛ لكونه اسماً للجهة المتوجه إليها، وهم لا يحذفونها من غير المصدر قطعاً» (47).

22. أحياناً يُنبه على اللغات، فمن ذلك ما جاء في مصدر (فَاعَلَّ)، فذكر الشارح أنه يأتي على بناءين: «(مُفَاعَلَةٌ) بضم الميم، و(فِعَالٌ) بكسر الفاء، نحو: مُطَارِدَةٌ وَطِرَادٍ، ويحيى على (فِيعَالٍ) بزيادة المدّة كـ قَاتَلَ مَقَاتَلَةً وَقِتَالًا وَقِتَالًا» هذا قول أهل اليمن» (48).

23. الترام الشارح بما وعد، فمن ذلك قوله: «الواو بعد الثلاثة تُقلِّبُ ياءً لا غير، مع الضمير، بيان للقاعدة التي وعدناها لك قبل، يعني أن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً مع الضمير البارز المتحرك تُقلِّبُ ياءً لا غير، نحو: (أَعْطَيْتُ، وَاسْتَرَشَيْتُ، وَاعْتَدَيْتُ، وَتَدَاعَيْتُ، وَتَرَجَّيْتُ) الأصل: (أَعْطَوْتُ، وَاسْتَرَشَوْتُ، وَاعْتَدَوْتُ، وَتَدَاعَوْتُ، وَتَرَجَّجَوْتُ)؛ لأن اللفظ لما زاد على ثلاثة أحرف نُقل، ومع الواو ازداد ثقلاً؛ لأنها أثقل الحروف، فقلبوها ياءً عند تحقق الشروط؛ لكونها أخف؛ تَوْحِيًّا لِلتَّخْفِيفِ» (49).

24. من منهجه: الموازنة بين التعريفات، كما في حديثه عن (الملحق). فقال: «وإنما آخر المضاعف من المعتلات؛ لأنه ملحقٌ بها دون الصحيح، لأن حرف التضعيف وإن كان صحيحاً يلحقه الإبدال والحذف والإسكان كما يلحق حرف العلة في المعتلات، والملحق تابع للملحق به، والتابع من حيث هو تابع يؤخر من المتبوع، فالمضاعف يؤخر عنها» (50).

25. من منهجه: الإعراب، ومن ذلك ما جاء في إعراب تعريف التصريف، قائلاً: «فقولنا: (التصريف): مبتدأ، و(علم): خبره، و(يعرف به) مع فاعله: جملة صفة علم، و(اسماً): حال عن الأصل الواحد، و(إلى أبنية): متعلق بـ(تحويل)، و(متعددة): صفة لها، و(مصدراً): معطوف على (اسماً)، و(إلى الألفاظ): متعلق بـ(تحويل) أيضاً، و(مختلفة): صفة لها، و(وما يتصرف): معطوف على (الألفاظ)، و(عن كل): متعلق بـ(يتصرف)، و(الضمير في (منها) راجع إلى (الألفاظ)، و(وسائر كفيئتيهما): مرفوع معطوف على (تحويل) الأصل، و(ضمير (منها) راجع إلى (الأبنية والألفاظ)، و(المتعلقة): صفة (كفيئتيهما)، و(بأصل المعنى): متعلق بـ (المتعلقة)، و(مما): متعلق بما تعلق به (أصل المعنى)، أو بيان لكفيئتيهما، و(عدا): فعل ماضٍ، و (الإعراب): مفعوله، و(البناء): معطوف عليه» (51).

26. ومن الأمور التي سار عليها الشارح: أنه في بعض الأحيان يُفصل ما كان المُصنّف قد أجمعه، ومن ذلك ما ورد في حديثه عن بناء المصدر من اسمي الزمان والمكان، قائلاً: «... وفي هذا الكلام إجمال لا بُدَّ من التفصيل والبيان. فنقول: إن كان الفعل الثلاثي صحيحاً، أو معتل العين أو الفاء بالياء، فالمصدر منه يأتي على (مَفْعَلٌ) بالفتح سواء كانت العين في مضارعه مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة.

وقد شدَّ من المضارع المفتوح العين مصدران بكسر العين كـ (المحمَّد، والمكَّبر)، ومن المكسور العين ثلاثة مصادر بالكسر كـ (المرَّجِع، والمحيض)، و(المعجز)، وإلَّا فما كان فاؤه حرفَ علة سقطت في مضارعه، كـ (يضع) فالمصدر منه بالكسر كـ (الموضِع)، وإن ثبتت فاؤه فيه كـ (يوجل)، أو كانت لامه أيضاً حرفَ علة وإن سقطت فاؤه فيه كـ (يقي) فالمصدر منه بالفتح كـ (الموجل، والموقى)»⁽⁵²⁾.

27. من صور منهجه: أنه استعمل بعضاً من الرموز لتدلُّ على كلماتٍ مختصرة، ومن تلك الرموز: (ح) مختصر لكلمة (حينئذ)، و(تع)، مختصر لكلمة (تعالى)، و (ع م) مختصر لكلمة (عليه السلام)، (المص) مختصر لكلمة (المصنّف).

28. من صور منهجه: شرحه للألفاظ الخاصة بالأصول الصرفية، قائلاً: «اعلم أنه قد وقع في عبارة المصنّف ألفاظٌ لا بدُّ من بيانها، وهي: الغالب، والكثير، والقليل، والشاذُّ.

فالمراد بالغالب: كون الشيء على تلك الصفة والحالة أكثر من كونه على غيرها، كالصحة بالنسبة إلى الإنسان، فإن كونه على الصحة أكثر من كونه على المرض، إذ الغالب في الإنسان الصحة.

والمراد بالكثير: ما شاع وجوده وعم وقوعه ولكن لم يبلغ مبلغ الغالب كالمرض في الإنسان.

والمراد بالقليل: ضد الكثير، وربما ينحصر وجوده في قلائل، وإن كان على القياس، وبه يُفسر النادر، وربما يكون نازلاً عن درجة الكثرة، كالأعمى والأعرج والأصم. والمراد بالشاذُّ هنا: ما يكون على خلاف القياس»⁽⁵³⁾.

الخاتمة:

الحمد لله على تمام النعم، والصلاة والسلام على معلِّم الأمم، نبينا وحبينا محمد صاحب الخلق والكرم، وعلى آله وصحبه وسلّم.

وبعد: فيمكن إيجاز أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وهي على النحو الآتي:

1. أشارت الدراسة إلى أن المصنّف والشارح لم تُذكر لهما ترجمة، فضلاً عن إغفال فهراس الكتب وأدلتها لعنوان الشرح.
2. يُعدُّ هذا الشرح من المصادر المهمة في علم التصريف؛ لكونه قد شرح كتاباً صرفياً مغموراً حوى في ثناياه مادةً علمية مهمة لم تتل حَقُّها من الشرح والتوجيه.
3. كشفت الدراسة بعض الأمور المتعلقة باسم مصنّف الهارونية وما يتبعها من تعريف بكتاب الهارونية ومنهج المصنّف في بناء الكتاب.

4. طرحت الدراسة مشكلة أسبقية شروح الهارونية بعضها على بعض في التأليف، وتوصلت إلى أن شرح النكساري أسبق من شرح أحمد بن علاء الدين، وأن الأخير أفاد من الأول وزاد عليه.
 5. أوضحت الدراسة أن الشارح أجاد في شرحه لمتن المصنّف، من خلال إيراد النصوص الدقيقة المؤيِّدة لكلامه، فضلاً عن طريقة عرضه للمسائل اللغوية وطريقة التقديم لها.
 6. بيّنت الدراسة التنظيم الموفّق للشارح في تقسيمه للموضوعات العلمية، فضلاً عن استناداته على المصنّف بأنه لو قدّم هذا الموضوع على ذلك لكان أولى.
 7. أظهرت الدراسة اهتمام الشارح بذكر بعض المعاني اللغوية للمفردات الغامضة.
 8. بيّنت الدراسة أن الشارح كان يُعنى في بعض الأحيان بالضبط الصرفي للكلمات من خلال التصريح بلفظ الحركة.
 9. أوضحت الدراسة أن الشارح كان يُعنى بذكر المسائل الخلافية بين العلماء، إلا أنه في بعض الأحيان كان يختصر ويحيل على كتب الخلاف مخافة الإطناب.
 10. بيّنت الدراسة أن الشارح كان يُعنى بالإعراب لبعض المفردات بل أحياناً يوجّهها توجيهاً نحوياً.
 11. أوضحت الدراسة أن الشارح أحياناً يذكر البيت الشعري كاملاً وأحياناً يذكر جزءاً منه.
 12. أظهرت الدراسة أن الشارح كان يذكر نصّ المصنّف مجزئاً ثم يشرحه بطريقة المزج.
 13. أشارت الدراسة إلى أن الشارح كانت له آراءً مستقلة يذكرها، وهذا يدلُّ على سعة علمه وغازاته.
 14. بيّنت الدراسة أن الشارح كان مطلعاً على النسخ الأخرى لشروح الهارونية، وأنه أفاد منها في شرحه.
- هذه خلاصة ما وقفتنا له، والله نسأل الإخلاص والقبول، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

المصادر والمراجع:

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، المصنف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص: 2، المؤلف: الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة 1، 1954.
2. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة 4، 1987.
3. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جليلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941.
4. الحُموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحُموي (ت626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، الطبعة 2، 1995م.

5. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة 1، 2003.
6. السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت562هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة 1، 1962.
7. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله (ت764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000.
8. الصياد، للدكتور فؤاد الصياد، الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 1407هـ-1987م.
9. النكساري، شمس الدين، شرح المارونية في التصريف (دراسة وتحقيق)، رسالة ماجستير، محمود سيف الدين محمد عبد الفتاح، إشراف: أ.د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1435هـ.
10. الهروي، نجم الدين عمر بن الإمام الفاضل الكامل، المارونية في التصريف، من علماء القرن السابع الهجري، ويليها حاشية في شرح ديباجة المارونية، وأمثلة لأبواب المصادر الخمسة والثلاثين لأحد العلماء المجهولين، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 2019.

الهوامش:

- (1) يُنظر: المنصف في التصريف: 2.
- (2) النص المحقق: 80، إذ لم يذكر الشارح (نجم الدين). والهروي نسبة إلى هَرَاءَ: بالفتح، وهي مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان، يقول الحموي: لم أر بخراسان عند كوفي بها في سنة 607 مدينة أجل ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلًا منها. يُنظر: معجم البلدان: 5/ 396.
- (3) يُنظر: شرح المارونية في التصريف، المنسوب للنكساري: 12، (رسالة ماجستير).
- (4) يُنظر: كشف الظنون: 2/ 2027.
- (5) النص المحقق:
- (6) يُنظر: الأنساب للسمعاني: 403/13.
- (7) يُنظر: معجم البلدان: 5/ 396.
- (8) يُنظر: معجم البلدان: 5/ 396.
- (9) الجُويي: نسبة إلى جُوين، وهي اسم كورة حليلة نزهة على طريق القوافل من بسطام إلى نيسابور، تسميها أهل خراسان كويان فعرّبت قبيل جوين، حدودها متصلة بحدود بيهق من جهة القبلة وبحدود جاجرم من جهة الشمال، قال أبو القاسم البيهقي: من قال جوين فإنه اسم بعض أمراتها سميت به، ومن قال كويان نسبها إلى كوي. يُنظر: معجم البلدان: 2/ 192.
- (10) يُنظر: النص المحقق: 11، ويُنظر: مقدمة تحقيق متن المارونية، للدكتور: محسن العميري: 3.
- (11) يُنظر: مقدمة تحقيق متن المارونية: 6.
- (12) يُنظر: تاريخ الإسلام، للذهبي: 542/15، والوافي بالوفيات، للصفدي: 38/14.
- (13) يُنظر: الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين، للدكتور فؤاد الصياد: 120-130، ومقدمة تحقيق متن المارونية: 4-7.
- (14) النص المحقق: 75.
- (15) النص المحقق: 80.
- (16) النص المحقق: 75.
- (17) النص المحقق: 86.
- (18) متن المارونية المطبوع: 3.
- (19) متن المارونية المطبوع: 4.
- (20) النص المحقق: 75-102.
- (21) النص المحقق: 80-81.
- (22) يُنظر: مقدمة المحقق: 75-102.

- (23) النص المحقق: 102.
(24) النص المحقق: 110.
(25) النص المحقق: 252، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 216، 230.
(26) النص المحقق: 97، وللاستزادة، يُنظر: 414.
(27) النص المحقق: 407.
(28) النص المحقق: 180-181، وللاستزادة يُنظر: 262.
(29) النص المحقق: 348، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 389، 390.
(30) النص المحقق: 393، وللاستزادة، يُنظر: 219-220، 229.
(31) النص المحقق: 161، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 170-174.
(32) يُنظر: النص المحقق: 427.
(33) النص المحقق: 177، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 107، 124.
(34) النص المحقق: 204، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 126، 210.
(35) النص المحقق: 314، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 124، 337.
(36) يُنظر: الصراح: 2/ 516، (غدد).
(37) النص المحقق: 421، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 422، 423.
(38) النص المحقق: 123، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 110، 117.
(39) النص المحقق: 281، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 178، 188.
(40) النص المحقق: 343، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 207، 210.
(41) النص المحقق: 174، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 179، 194.
(42) النص المحقق: 337، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 206، 209.
(43) النص المحقق: 282، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 227، 367.
(44) النص المحقق: 373.
(45) النص المحقق: 378.
(46) النص المحقق: 200، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 198، 213.
(47) النص المحقق: 287، وللاستزادة يُنظر: 304.
(48) النص المحقق: 243.
(49) النص المحقق: 345.
(50) النص المحقق: 183.
(51) النص المحقق: 109، وللاستزادة مثلاً، يُنظر: 355، 414.
(52) النص المحقق: 212-213، وللاستزادة، يُنظر: 232.
(53) النص المحقق: 221.